دول الخليج واستراتيجية «الردع النشط» لمواجهة الاعتداءات الإيرانية

بقلم:
د. جاسم بو نوفل

أثارت الاعتداءات الأخيرة التي استهدفت منشآت حيوية ونفطية في منطقتي الشرقية والرياض بواسطة طائرات مسيرة أطلقتها مليشيات موالية لإيران موجة تنديد وتضامن عربية وخليجية واسعة داعمة لحق المملكة العربية السعودية الأصيل في الدفاع عن النفس وصون أمنها وسلامة أراضيها.

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي أدانت تلك الاعتداءات، واعتبرت استهداف منشآت الطاقة تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي واستقرار الاقتصاد العالمي، في رسالة واضحة لطهران بأن دول المجلس تقف في خندق واحد في مواجهة الصلف الإيراني. كما عبرت دول المجلس عن تأييدها للضربات الجوية الدقيقة التي نفذتها القوات المسلحة السعودية بالتعاون مع القيادة العسكرية الأمريكية (سنتكوم) ضد مقرات ومستودعات لوجستية تابعة للمليشيات الموالية لإيران في العراق.

ويعكس هذا التأييد الإقليمي تحولاً استراتيجياً بارزاً في المقاربة الأمنية الخليجية؛ حيث باتت دول المجلس تنظر إلى استهداف أمن الطاقة ومنشآت النفط في المملكة كتهديد مباشر للأمن القومي المشترك، ما شرعن التحرك العسكري الأخير كأداة ردع جماعية وحق أصيل في الدفاع النفس وفق المواثيق الدولية.

وفي ظل تأكيد وزارة الدفاع السعودية أن الرياض لا تسعى للتصعيد لكنها لن تتوانى في الرد بحزم على أي عدوان، يلوح في الأفق تحول لافت في العقيدة الاستراتيجية العسكرية نحو «الردع الاستباقي والنشط».

إن هذا التحول -المتمثل في استهداف مصادر النيران ومواقع الفصائل العابرة للحدود المرتبطة بإيران- يعكس قناعة متزايدة باستنفاد جدوى الاكتفاء بالدفاع البحت في مواجهة التهديدات الإقليمية المستمرة، وإن استهداف مصادر النيران ومقرات الفصائل المعتدية يبعث رسالة حاسمة لطهران؛ بأن كلفة الاعتداء ستكون باهظة وفورية، وأن مبدأ (الانكار المقبول) قد انتهى إلى غير رجعة». كما أن هذا التغيير في «الاستراتيجية العسكرية السعودية»، ومسارعة دول مجلس التعاون لتأييد الضربات السعودية ضد أهداف داخل الأراضي العراقية، يعمق من المأزق السياسي للحكومة في بغداد.

فالغطاء الخليجي والأمريكي الممنوح لهذه الهجمات المحددة يُظهر بوضوح ضيق ذرع العواصم الخليجية من استمرار اتخاذ الفصائل المسلحة للعراق منطلقا لتهديد دول الجوار، وهو ما يضع التعهدات الرسمية العراقية بحصر السلاح بيد الدولة أمام اختبار حقيقي وحرج في إطار الحفاظ على علاقاتها الاقليمية المتوازنة، وإذا لم تتحرك في هذا الاتجاه وبسرعة عالية، وتُبقي الحال على ما هو عليه، فإن عليها تحمل نتائج هذا الموقف.

أما بخصوص إيران فهي لن تتنازل عن وكلائها في العراق واليمن ولبنان بسهولة؛ لأنها تريد اليوم أن تجني ثمرات ما زرعته على امتداد سنوات، فهي قامت بتربيتهم، ورعايتهم حتى شبوا عن الطوق، وجاء الوقت التي تقطف فيه ثمار ما زرعته في بغداد وصنعاء وبيروت من خلال تحريك هذه المجاميع في مواجهة خصومها. والسؤال الذي يطرح في هذا السياق هو: ما الركائز التي تستند عليها طهران في سلوكها العدواني عبر وكلائها في المنطقة؟

بعيداً عن القراءات المؤدلجة والتحليلات المنطلقة من المواقف المسبقة، فإن قراءة سلوك طهران العسكري عبر وكلائها في المنطقة تظهر تكتيكا مدروسا بعناية، يقوم على عدة ركائز أساسية:

أولاً: محاولة نقل المعركة من الجغرافيا الإيرانية إلى جغرافية الوكلاء؛ وهنا تسعى طهران إلى إبعاد أي مواجهة عسكرية مباشرة عن حدودها الجغرافية. ومن خلال الإيعاز لفصائلها في العراق أو اليمن ولبنان بتنفيذ هجمات بالصواريخ والمسيرات، تحاول إيران فرض قواعد اشتباك تضمن بقاء الداخل الإيراني آمناً، بينما تتحول الدول الحاضنة لهذه الفصائل إلى ساحات لتصفية الحسابات وامتصاص ردود الفعل العسكرية المضادة.

ثانياً: عقيدة «الحرب الهجينة» والانكار المقبول؛ وهي استراتيجية عسكرية سياسية توظفها إيران في حربها الحالية حيث تعتمد إيران على توظيف الجغرافيا السياسية المعقدة للشرق الأوسط عبر ما يعرف بالإنكار المقبول؛ فيتم تنفيذ الضربات من أراض غير إيرانية وبأيدي فصائل محلية، ما يمنح نظام الملالي هامشاً للمناورة الدبلوماسية، ويجعل من الصعب اتخاذ قرارات دولية بشن ضربات عسكرية مباشرة ضد طهران يمكن ان يكون لها تبعات قانونية معقدة.

ثالثاً: الضغط النفطي وابتزاز الاقتصاد العالمي؛ تدرك إيران أن استهداف المنشآت النفطية في السعودية هو ضربة لعصب الطاقة الدولي، ولشريين الاقتصاد العالمي. تهدف طهران من خلال هذا التهديد المستمر لخطوط الإمداد إلى رفع كلفة التأمين البحري، والضغط على القوى الدولية لتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وفرض معادلة أمنية مفادها: «إما أن يصدر الجميع نفطهم بأمان، وإما يتضرر أمن الطاقة للجميع».

رابعاً: توظيف الضربات في ملفات التفاوض؛ غالباً ما تتزامن هذه الضربات التصعيدية مع منعطفات سياسية مهمة، مثل المفاوضات المتعلقة بالملف النووي أو الترتيبات الأمنية الإقليمية؛ حيث تستخدم المسيرات والصواريخ كـ«أوراق ضغط تفاوضية» لإثبات أن استقرار المنطقة يمر حتماً عبر التوافق مع طهران.

فإذا كانت إيران تنطلق في استراتيجيتها السياسية والعسكرية من هذه العقيدة، وتعمل على تنفيذها، فإن السؤال المهم والجوهري هو كيف يمكن تفكيك «العقيدة الإيرانية»؟

هنا، يذهب بعض المحللين في الإجابة عن هذا السؤال إلى القول: إن مواجهة هذه العقيدة القائمة على توظيف الوكلاء وحروب الظل لا يمكن أن تقتصر على الأدوات الدفاعية التقليدية، بل تتطلب استراتيجية شاملة تعيد رسم قواعد الاشتباك وتجرد طهران من اوراقها في المنطقة. ويحددون ملامح هذا التصدي في ثلاثة مسارات رئيسية:

المسار الأول: الانتقال إلى «الردع النشط»؛ أثبتت التطورات أن الاكتفاء بصد الصواريخ والمسيرات عبر المنظومات الدفاعية -رغم كفاءتها العالية- يمثل استنزافاً اقتصادياً وعسكرياً مستمراً. لذا، فإن استهداف مصادر النيران ومقرات القيادة والسيطرة للفصائل المعتدية يبعث رسالة حاسمة لطهران ووكلائها بأن كلفة الاعتداء ستكون باهظة وفورية، ما يكسر مبدأ «الانكار المقبول» الذي تتخفى خلفه إيران.

المسار الثاني: بناء مظلة أمنية دولية؛ يتطلب التصدي الفعال تطوير شبكات إنذار مبكر ودفاع جوي وبحري متكاملة بالتنسيق مع الحلفاء الدوليين لمراقبة وضبط الطائرات المسيرة وتهريب الأسلحة عبر البحار.

المسار الثالث: تقوية الدولة الوطنية وسحب البساط؛ يبقى السلاح الأطول أثراً لتقويض العقيدة الإيرانية هو استعادة سيادة الدولة الوطنية في عواصم النفوذ مثل بغداد وصنعاء وبيروت. ذلك أن دعم المؤسسات العسكرية الرسمية في هذه الدول هو السبيل الوحيد لسحب البساط من تحت أقدام الفصائل المسلحة وتحويلها من «أوراق ضغط إقليمية» إلى عبء سياسي داخلي.

في الختام، يمر أمن الشرق الأوسط بمنعطف تاريخي يفرض صياغة معادلة ردع جديدة، ولم تعد المسألة تتعلق بحسم معركة عابرة، بل بإنهاء زمن الحروب بالوكالة، وإجبار القوى الإقليمية على احترام سيادة الدول وحسن الجوار كشرط أساسي لاستقرار المنطقة وازدهارها.

محضر سري يكشف أسباب المواجهة بين جمال عبدالناصر وبريطانيا عام 1956

بقلم: خالد عز العرب ○

التاريخ هو يوم الأربعاء 21 مارس 1956... في تمام الحادية عشر والنصف صباحا يتخذ وزراء الحكومة البريطانية مقاعدهم حول طاولة الاجتماعات في 10 داوننج ستريت (مقر رئيس الوزراء البريطاني) ليبدأوا اجتماعهم برئاسة انتوني إيدن.

على أجندة الاجتماع بنود متعددة... فعاليات الأسبوع في مجلس العموم، معرض الصناعات البريطانية المقرر إقامته الشهر المقبل، بيانات التضخم... إلخ.

سيضم محضر الاجتماع الرسمي مجمل نقاشاتهم حول هذه البنود... إلا بندا واحدا بعنوان «الشرق الأوسط» سيسجل في ملحق سري، لن يتم الإفراج عنه إلا لاحقا.

وتكشف قراءة هذا البند في وثائق الأرشيف الوطني البريطاني أن هذا الاجتماع كان مفصليا في تحديد مسار الأحداث التي أدت بعد شهور إلى تأميم قناة السويس، المناسبة التي نحتفل هذا العام بذكراها السبعين. فخلال الاجتماع تم الاتفاق على «إعادة توجيه» السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، بحسب نص المحضر، وتم وضع الملامح الرئيسية لتلك السياسة الجديدة.

كان هذا هو الاجتماع الأول منذ عودة وزير الخارجية سيلوين لويد من جولة خارجية شملت مصر والتقى خلالها الرئيس جمال عبد الناصر، ووصل -بتأييد وربما إلحاح من إيدن- إلى نتيجة مفادها أنه «أصبح من الواضح الآن أنه لا يمكننا إقامة علاقة صداقة مع مصر».

وبناء على ذلك يطرح وزير الخارجية مجموعة من الإجراءات التي يقترح أن تتخذها الحكومة للتصدي لمصر؛ تشمل هذه الإجراءات دراسة تجميد الأرصدة المصرية بالجنيه الإسترليني، وكذلك السعي لدى الولايات المتحدة للضغط على مصر اقتصاديا عن طريق تقليل المساعدات الأمريكية ووقف تمويل السد العالي، وهو ما تحقق كما هو معلوم بعد أربعة أشهر في 19 يوليو وكان السبب المباشر في تأميم القناة بعد ذلك بسبعة أيام.

كما تشمل الإجراءات المقترحة عزل القاهرة عن حلفائها في المنطقة وأبرزهم آنذاك الرياض ودمشق، فيقترح وزير الخارجية البريطاني «فصل السعودية عن مصر من خلال توضيح طبيعة طموحات ناصر للملك سعود»، التعبير الدبلوماسي لوصف إحداث وقيعة بين الزعيمين، وهو ما تكلل بالنجاح فعلا وإن استغرق الأمر حتى العام التالي.

أما دمشق، فسيكون مسارها أكثر خشونة بحسب نص الاجتماع، إذ سيتم «السعي إلى إقامة حكومة أكثر وداً للغرب»؛ أو بمعنى آخر أكثر دقة: تدبير انقلاب للإطاحة بالحكومة السورية والإتيان بحكومة موالية، وهو ما تمت ترجمته خلال الشهور التالية من خلال العملية «ستراجل» STRAGGLE التي تعاون فيها جهازا المخابرات الخارجية البريطانية MI6 والأمريكية CIA مع عملائهما في سوريا والعراق لتنفيذ انقلاب عسكري في دمشق، وقد كانت هذه العملية قاب قوسين من النجاح قبل أن تكتشفها أجهزة الأمن السورية.

ومن الأمور ذات الدلالة في محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطاني تكليف وزير الخارجية بأن يبحث مع واشنطن إمكانية إمداد إسرائيل بطائرات مقاتلة جديدة؛ إذ «قد يؤدي تعزيز القوة العسكرية الإسرائيلية في وقت مبكر إلى ردع تهديدات مصر العدوانية».

هذه النقطة لافتة؛ إذ إن الحديث هنا ليس عن تسليح إسرائيل «للدفاع عن نفسها» كما جرت العادة في تبرير الدعم الغربي للدولة العبرية، وإنما يأتي هذا الحديث في سياق خلاف بين بريطانيا ومصر، أي أنه بمثابة إقرار صريح بالدور المنوط بتل أبيب كحارس لمصالح المستعمر القديم، وهو على أي حال دور تتحمس له إسرائيل أيما حماسة كما سيتضح من مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر بعد شهور.

على كل حال، إذا كان هذا هو الاجتماع الذي رسمت فيه السياسة التي أدت في نهاية المطاف إلى أزمة السويس، فمن المفيد البحث في طياته عن الأسباب التي أدت إلى رسم هذه السياسة الجديدة.

فما الذي دفع بريطانيا إلى هذه الرغبة الشديدة في معاقبة مصر؟

بحسب محضر الاجتماع فإنه «تبين من نقاش وزير الخارجية مع (الكولونيل ناصر)؛ أي الرئيس جمال عبدالناصر، أنه غير مستعد للعمل مع القوى الغربية أو التعاون في مهمة إحلال السلام في الشرق الأوسط. من الواضح أنه يسعى لزعامة العالم العربي، وأنه من أجل ذلك مستعد لقبول مساعدة الروس، وأنه غير مستعد للعمل على تسوية الصراع العربي مع إسرائيل. وعلى الرغم من المحادثات في القاهرة، فإن الدعاية المصرية ضد المواقف البريطانية في الشرق الأوسط لم تهدأ».

حسنا... بالنسبة إلى التسوية مع إسرائيل، فقد كان عبد الناصر قد قبل من حيث المبدأ المساعي الأمريكية والبريطانية خلال الشهور السابقة للوصول إلى صيغة تفاهم مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون، ولكن المفاوضات فشلت في نهاية المطاف نتيجة رفض كلا الرجلين شروط الآخر.

وأما عن قبول مصر مساعدة الروس، فهي إشارة إلى صفقة الأسلحة التشيكية قبل أشهر. وفضلا عن أنه من حق أي دولة ذات سيادة أن تشتري سلاحها من حيث تريد، فإن تلك الصفقة لم تأت إلا نتيجة رفض الدول الغربية طلبات التسليح المصرية بعد الهجوم الإسرائيلي الواسع على الجيش المصري في غزة الذي أودى بحياة ثمانية وثلاثين جنديا.

في حقيقة الأمر لم يكن النظام الجديد الذي تولى مقاليد السلطة في مصر بعد 23 يوليو يتصرف مع البريطانيين بشكل غير رشيد... لقد دخل معهم في مفاوضات جادة انتهت إلى عقد اتفاقية الجلاء، واحترم التزاماته بشأن حق تقرير المصير في السودان، وحافظ على سلامة ومصالح الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر (لم تبدأ عمليات التمصير والتأميم إلا بعد العدوان الثلاثي).

أما الدعاية المصرية العدائية تجاه بريطانيا فلا شك أنها كانت حاضرة، وربما يعود ذلك في جزء منه إلى سعي عبد الناصر لتوطيد أركان حكمه الجديد بخطاب شعبوي، ولكن كذلك لا يمكن فصل الأمر عن مشاعر سخط حقيقية (على المستوى الشخصي لعبد الناصر وعلى المستوى الشعبي في مصر والعالم العربي) تجاه الاستعمار الممتد منذ عقود.

وإذا كانت وسائل الإعلام المصرية تهاجم السياسة البريطانية في المنطقة، فالعكس أيضا صحيح. وسائل الإعلام البريطانية لم تكن تألو جهدا في الهجوم على عبد الناصر، ومنها ما كان ستارا لجهاز المخابرات MI6 ويعمل مباشرة تحت إمرته مثل إذاعة الشرق الأدنى ووكالة الأنباء العربية.

هل كان بإمكان عبد الناصر أن يخفف من دعايته ضد بريطانيا؟ وهل كان من شأن ذلك أن يمنع تحول السياسة البريطانية في ربيع 1956 إلى السعي جديا لمعاقبته وصولا إلى العدوان الثلاثي؟

ربما... في التاريخ الافتراضي ما لا يمكن حصره من سيناريوهات محتملة.

ولكن الأرجح أن دعاية عبد الناصر في حد ذاتها لم تكن هي المشكلة الرئيسية... مربط الفرس هو ارتباط تلك الدعاية بعبارة أخرى واردة في محضر الاجتماع: «أنه يسعى لزعامة العالم العربي».

من المفهوم ضمنا أن هذا السعي ليس كسعي رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد مثلا لدور قيادي في المنطقة تحت مظلة النفوذ البريطاني.. مشكلة الحكومة البريطانية في ذلك الوقت مع عبدالناصر هي أنه يسعى لدور قيادي لا يؤدي فروض الولاء والطاعة للغرب، فيتصدى لحلف بغداد، ويرفض استمرار القوات البريطانية في عدن والخليج، ويتجرأ على شراء السلاح من السوفييت.

باختصار، لم تكن مشكلة بريطانيا مع مصر في مارس 1956 أن القاهرة أعلنت الحرب عليها، ولا أنها صادرت مصالحها، ولا أنها أغلقت باب التفاهم معها. المشكلة الحقيقية، كما توحي وثائق الاجتماع، كانت أن مصر أرادت أن تتصرف كدولة مستقلة في منطقة اعتادت لندن النظر إليها باعتبارها تابعة لها.

ولعل هذا هو الجانب الأكثر إثارة للاهتمام في وثيقة مارس 1956. فهي لا تكشف فقط عن جذور أزمة السويس، بل تكشف أيضاً عن المنطق الحاكم لسلوك حكومات القوى الكبرى، فهي مستعدة للتسامح مع الطموحات الإقليمية ما دامت تعمل داخل النظام الذي رسمته هي، لكنها تصبح أقل تسامحاً حين يقترن ذلك الطموح بإرادة مستقلة ورغبة في انتزاع حق القرار السيادي بعيداً عن وصايتها. ولذلك لا تبدو أزمة السويس، بعد سبعين عاماً، مجرد حادثة تاريخية، وإنما أشبه بفصل مبكر من قصة مازال العالم يشهد فصولاً جديدة منها حتى اليوم.

○ أستاذ مساعد بقسم الصحافة والإعلام في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

عالم يتغير

كأننا في انتظار غودو!

فوزية رشيد

○ في انتظار غودو مسرحية تنتمي إلى مسرح العبث كتبها الكاتب الإيرلندي «صمويل بيكيت». تدور أحداث المسرحية حول رجلين ينتظران شخصاً يدعى «غودو» لا يصل أبداً! وهي ملهاة مأساوية أو كوميديا سوداء! المعنى في المسرحية يتم طرحه عبر وجهات نظر مختلفة، مثلا المتفلسف «الوجودي» يرى أن الانسان مسؤول عن تحديد معنى وجوده بأفعاله واختياراته! أما صاحب الفكر «العدمي» فيرى أنه ليس ثمة معنى لوجوده، لذلك لا أهمية لأن يسعى وراء أي شيء! أما «العبثي» فيحاول جاهداً أن يعثر على معنى لوجوده، لكنه في النهاية يجد نفسه قد وصل الى نفس الضفة التي يستلقي عليها «العدمي» وهو مرهق من طول السباحة! وفي المعنى تم استخدام المثقفين عبارة في «انتظار غودو» لوصف موقف ينتظرون فيه حدوث شيء ما، لكنه على الأرجح لن يحدث أبداً!

○ بين كل تلك الرؤى التي تم طرحها وتتوزع بين الرؤية الوجودية والرؤية العدمية والرؤية العبثية، هناك رؤية عادة يغفلها المثقفون في وصف الأحداث هي «الرؤية الدينية» ذات الأبعاد التاريخية! أو ما أسماها جلالة الملك «الرسالة المحمدية» وهو يصف السلوك الإيراني وعدوانه على دولنا قائلا: «ما يؤسفنا أكثر هو تجاهل إيران لما يفترض أن يجمعنا بها من رابطة دينية، وتناسيها فضل الرسالة المحمدية على الأمة الفارسية، التي أكسبت حضارتها عمقاً روحياً وإنسانياً ومعرفياً بعد عصور من الضلال. وإننا لنأمل أن تعود الأمور إلى نصابها الصحيح بترجيح كفة الأخوة الإسلامية، التي لا تستقيم إلا بالالتزام بقيم الشريعة السمحاء القائمة على العيش المشترك واحترام عهود حسن الجوار». بهذه الرؤية التاريخية الدينية وما تحمله من تذكير بالقيم الحضارية في الإسلام تصبح إيران في الكفة المخالفة لكل ذلك من حيث التخلي عن عمقها الروحي والإنساني والمعرفي واستمرارها في الوقوع في الضلال!

○ ما علاقة مسرحية «في انتظار غودو» بـ«إيران» سواء الراهنة أو التاريخية؟! في الراهن فإن إيران مستمرة فيما تقوم به من عدوان وفكر عدائي تجاه دول الجوار الخليجية والعربية، بحيث أصبح انتظار النموذج المسالم منها كمن ينتظر «غودو» الذي لا يأتي أبداً! وذلك يحيلنا الى التاريخ وتحديداً ما بعد الاسلام قبل أكثر من 1400 عام، وحيث الجدل التاريخي لا يزال يدور حول واقعة مقتل الحسين واستشهاده منذ تلك السنوات الأولى، ما جعل من الفتنة والطائفية والانقسام المذهبي وبالاً على الأمة الإسلامية! وهو الوبال الذي استغلته إيران تاريخياً تحديداً منذ زمن «إسماعيل الصفوي» لتمارس إيران تطلعاتها بعودة وهمها الامبراطوري، من خلال الأطماع في السيطرة والهيمنة، عبر ترسيخ قيم الفتنة الطائفية وتعميقها وخطاب الكراهية للأمة الإسلامية وخاصة (أهل السنة)، ما يجعل من إمكانية عودتها إلى الاسلام الحقيقي وجوهر الرسالة المحمدية التي تناست فضلها على الأمة الفارسية هي إمكانية من الصعب الوصول إليها طالما بقي فكر التطرف المذهبي وفكر ولاية الفقيه هو الفكر المسيطر على النظام في إيران! وطالما بقي الوهم التاريخي باستعادة الإمبراطورية الفارسية قبل الاسلام هو الوهم المسيطر على عقول النخب المتطرفة عرقياً في إيران! ودولنا الخليجية التي سعت ولا تزال تسعى لإبعاد المنطقة عن الدمار والخراب والحروب هي التي تدفع اليوم ثمن العدوان الايراني الموجه إليها، رغم عدم علاقتها بالحرب بين إيران وأمريكا وإسرائيل! دولنا تبحث عن السلام وتمارس التنمية وإيران تبحث عن الحروب والعدوان ومن خلال وكلائها وتمارس التدمير! هما مدرستان لا تلتقي تعاليمهما أبدا!

○ في سياستها وفي سلوكياتها وفي خطابها الذي تبثه في تعليم وثقافة شعبها وذيولها الموالين لها فإن إيران الراهنة واقعة في فخ العبثية والتراجيديا المأساوية، ومتناسية تماماً بعدها الاسلامي والرابطة الدينية التي تجمعها مع الدول العربية المسلمة، رغم أن نظامها الثيوقراطي عرف بلده بـ«الجمهورية الايرانية الإسلامية»! ولكن هو التعريف الذي يناقضه نظام الملالي في كل يوم! حتى بدا واضحاً أن الهوية الحقيقية للفكر والعقل السلطوي الايراني الديني والقومي لا تزال تنتمي إلى الهوية القومية أو العرقية الفارسية، وليس إلى الإسلام وفضله الذي أخرج فارس من عصور الضلال إلى عصر الحضارة! الذي تناست إيران ذلك الفضل وأبعاده العميقة الروحية والإنسانية والمعرفية، لتمارس كل ما هو نقيض لذلك الجوهر الديني الاسلامي، وقيمه القائمة على العيش المشترك واحترام عهود حسن الجوار! هل سيتغير السلوك والفكر الايراني القومي المتعلق بأهداب ما قبل التاريخ الاسلامي، إن تغير نظام الملالي، أم أن الطائفية التي تغذيها في نفسها وفي «الشيعة» أينما وجدوا ستبقى مرتبطة بتفكيك المسلمين للسيطرة عليهم كما تتوهم؟! وبذلك لكأن «غودو» الذي تنتظره شعوب المنطقة سيبقى مختفيا في جلباب إيران ولن يأتي أبدا!

مصير نتنياهو بين البقاء والرحيل

بقلم:
باسم برهوم ○

قبل أشهر قليلة لم تكن مسألة بقاء أو رحيل نتنياهو عن المشهد السياسي مطروحة للنقاش، فكان حتى وقت قريب السياسي الذي لا يمكن هزيمته في إسرائيل، ولكن اليوم أصبحت مسألة إزاحته أمرا ممكنا، سواء في استطلاعات الرأي، أو أنه بات مطلبا دوليا، بما في ذلك رغبة صديقه الرئيس الأمريكي ترامب.

الأهم من ذلك هو أن صفحة إسرائيل السوداء في العالم، بما في ذلك لدى الحليف الاستراتيجي الأهم الولايات المتحدة الأمريكية، لن يكون ثمن إعادة تبييضها سوى رحيل نتنياهو وحكومته الفاشية عن المشهد في إسرائيل.

هذا التحليل المنطقي قد لا يكون مناسبا لإسرائيل، التي تتحكم الغريزة في معظم مجتمعها، واللعب على وتر الخطر الوجودي، فأرقام الاستطلاعات وحدها ورغبة المجتمع الدولي قد لا تكون كافية، فهناك وقت كاف بالنسبة إلى نتنياهو ليقلب المعادلات، فمن الآن وحتى 27 أكتوبر القادم، لدى هذا اللاعب السياسي تكتيكات لاستغلال غريزة المجتمع الإسرائيلي واللعب على أكثر من ورقة لينأور بها، من أبرزها ورقة قطاع غزة، بإشعال الحرب هناك من جديد بحجة نزع سلاح حماس.

وهناك لا تزال فرصة قوية لإعادة الاشتباك مع إيران، وخصوصا إذا وسعت واشنطن من هجماتها.

إيران على ما يبدو حتى الآن لا ترغب بشن هجمات صاروخية على إسرائيل، إنما هي تهدد بمهاجمة البنى التحتية لدول الخليج، وخاصة محطات توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، وانضم إليها الحوثيون في اليمن بإطلاق تهديدات ضد المملكة العربية السعودية ، فطهران تعتقد أن هؤلاء سيصرخون مبكرا، وخصوصا في فصل الصيف الحارق، وإذا ما قررت إيران مهاجمة إسرائيل فإن نتنياهو سيكون سعيدا بهذا الخطأ أو أن تكون الولايات المتحدة بحاجة إلى التدخل الإسرائيلي لتكثيف الضغط، ومن ثم يحصل نتنياهو على الضوء الأخضر الذي ينتظره بفارغ الصبر ليعيد خلط أوراق الانتخابات من جديد لصالحه.

بالنسبة إلى نتنياهو الانخراط في حرب مع إيران هو الأولوية، لأن جبهة غزة مكلفة أكثر على الصعيد الأخلاقي. كما أنها لن تغير الكثير في توجهات الرأي العام الإسرائيلي، إلا إذا قرر نتنياهو احتلال كامل القطاع ويقوم جيشه بنزع سلاح حماس، وهذا أمر مستبعد.

إن فرص نجاة مجرم الحرب أقل من إقصائه، فالمرحلة القادمة هي مرحلة إعادة تجميل وجه إسرائيل، التي تعيش أسوأ مراحل وجودها على الصعيد الأخلاقي، فهي منبوذة على الصعيد الشعبي في معظم دول العالم، وهي في أسوأ أوقاتها في الولايات المتحدة ذاتها.

نتنياهو هو أول رئيس وزراء إسرائيلي ولد في إسرائيل عام 1949، كل سابقيه من بن غوريون إلى بينت ولبيد وأولمرت وشارون، مرورا بإسحاق شامير، وإسحاق رابين، وشمعون بيريز، وليفي اشكول وأيجال آلون وغيرهم، جميع رؤساء حكومات إسرائيل ولدوا خارج فلسطين، في بولندا أو روسيا أو أوكرانيا.

والد نتنياهو الذي جاء من بولندا إلى فلسطين كان من صقور المنظمة الصهيونية وأحد المقربين من زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية جابوتنسكي.

نتنياهو سليل عائلة فاشية، ونجح بعد عدة محاولات خلال مسيرته السياسية في تشكيل حكومة فاشية وكانت النتيجة كما رأى العالم، حرب إبادة جماعية وحشية، والاستيلاء على مناطق واسعة في الضفة الغربية، وشن حروب لا تتوقف، حكومة هدفها الرئيسي كان ولا يزال هو تهجير الفلسطينيين.

لا يمكن الجزم بأن نتنياهو لن يعود رئيسا للوزراء، ولكن المنطق يقول إنه يجب أن يرحل، والأكثر منطقية هو أن يرحل ويحاكم أمام محكمة الجنايات الدولية في الوقت نفسه. فالعالم سئم من كون إسرائيل تتصرف كدولة فوق القانون، وكيف لا وهي تقاد على ايدي حكومة فاشية ترتكب جرائم حرب.

من الآن حتى 27 أكتوبر المقبل، موعد الانتخابات في إسرائيل، على الشعب الفلسطيني أن يكون متيقظا وحذرا، في هذه الأشهر الصعبة قد يرتكب نتنياهو وعصابته الفاشية جرائم أبشع في الضفة وغزة، وخصوصا أن هذا اليمين المتطرف بزعامة حزب الليكود يعلم أنه إذا خسر الانتخابات فإنه قد لا يعود إلى الحكم فترة طويلة. ومن ثم سيفقد فرصته النادرة لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وضم أجزاء واسعة من الضفة، وإنهاء السلطة الوطنية الفلسطينية، التي كما قال هذا اليمين إنها قد تتحول إلى دولة فلسطينية.

وبقدر ما كانت السنوات الثلاث الماضية قاسية، فإن الأشهر الثلاثة المقبلة قد تحمل قسوة أشد، لذلك الحذر واجب واستمرار الصمود الفلسطيني ضروري.

○ كاتب من فلسطين.